الصباح الاقتصادية
12
العدد 2484 - السنة التاسعة
الأحد 29 شعبان 1437 - الموافق 5 يونيو 2016
Sunday 5 June 2016 - No.2484 - 9th Year

بعد وصول معدل سعر برميل النفط إلى 41.3 دولاراً

«الشال»: 1.1 مليار دينار... إيرادات نفطية متوقعة خلال مايو الماضي

أوضح تقرير «الشال» انه بانتهاء شهر مايو 2016، انتهى الشهر الثاني من السنة المالية الحالية 2016/2017، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، لشهر مايو، نحو 41.3 دولار امريكي للبرميل، مرتفعا بما قيمته نحو 5.2 دولار أمريكي للبرميل، اي ما نسبته نحو 14.2%، عن معدل شهر ابريل البالغ نحو 36.1 دولار امريكي للبرميل، وهو يزيد بنحو 16.3 دولار أمريكي للبرميل، اي بما نسبته نحو 65.2%، عن السعر الافتراضي الجديد المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 25 دولار أمريكي للبرميل، ولكنه ادنى بنحو 3.7- دولار أمريكي من سعر البرميل الإفتراضي للسنة المالية الفائتة البالغ 45 دولار أمريكي، وفقد نحو 32%- من معدل سعر البرميل لشهر مايو 2015 من السنة المالية الفائتة 2015/2016 البالغ نحو 60.7 دولار أمريكي للبرميل. وكانت السنة المالية الفائتة 2015/2016، التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت، قد حققت، لبرميل النفط الكويتي، معدل سعر، بلغ نحو 42.7 دولار أمريكي، أي ان معدل سعر البرميل لشهر مايو 2016 فقد نحو 3.3%- من معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة.

ويفترض ان تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية، في شهر مايو، بما قيمته نحو 1.1 مليار دينار كويتي، وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما -وهو افتراض، قد لا يتحقق- فمن المتوقع ان تبلغ قيمة الإيرادات النفطية المحتملة، للسنة المالية الحالية بمجملها، نحو 12.8 مليار دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بنحو 7 مليار دينار كويتي عن تلك المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية، بكاملها، والبالغة نحو 5.8 مليار دينار كويتي، ومع إضافة نحو 1.6 مليار دينار كويتي، إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة، للسنة المالية الحالية، نحو 14.4 مليار دينار كويتي، وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 18.9 مليار دينار

كويتي، فمن المحتمل ان تحقق الموازنة العامة للسنة المالية 2016/2017 عجزاً، تراوح قيمته ما بين 4-5 مليار دينار كويتي، ولكن رقم ذلك العجز يعتمد اساساً على معدل أسعار النفط وإنتاجه، لما تبقى من السنة المالية الحالية او نحو 10 شهور قادمة.

الأمر المثير للقلق هو ان الإدارة العامة فشلت في تمرير إصلاحات متواضعة عندما كانت أسعار النفط أدنى من مستواها الحالي، ومع انخفاض محتمل لمستوى العجز المالي الافتراضي، قد تعتبره تلك الإدارة إنجازاً وترتخي جهود الإصلاح بشكل أكبر. وما لا يدع مجالا لأي شك، هو ان الوضع المالي الحالي حتى ببلوغ معدل أسعار النفط حاجز الـ 67 دولار امريكي للبرميل، وذلك لن يحدث، هو وضع خطر وغير مستدام، وما حدث يشتري بعض الوقت الإضافي للإصلاح، ولكن التراخي قد يعزز فرص الفشل الدائم.

النتائج السلبية التي أعلنتها بعض الشركات عن الربع الأول انعكست في انخفاض مؤشرات القيمة والكمية المتداولة وعدد الصفقات

أداء سوق الكويت للأوراق المالية - مايو 2016

كان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال شهر مايو، اقل نشاطاً، مقارنة مع أداءه خلال شهر ابريل 2016، على الرغم من ارتفاع معدل أسعار النفط بنحو 14.2% في شهر واحد، إذ تخطى سعر برميل النفط الكويتي حاجز الـ 43 دولار أمريكي، إلا ان النتائج السلبية التي أعلنتها بعض الشركات عن الربع الأول، سواء كانت تراجع في أرباحها، أو سجلت خسائر مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2015، أو تلك النظرة السلبية التي أبدتها وكالة «موديز» حول مستقبل الكويت، وأخرها كان إلغاء صفقة بيع 67% من «أمريكانا» ما بين «مجموعة الخير الوطنية للأسهم والعقارات» وشركة «ابتيو الإماراتية». والأداء السلبي انعكس في انخفاض مؤشرات كل من القيمة والكمية المتداولة وعدد الصفقات، وقيمة المؤشر العام «الشال». فبلغت قراءة مؤشر «الشال»، في نهاية يوم الثلاثاء، الموافق 31 مايو 2016، نحو 339 نقطة، منخفضاً، بنحو 7.7 نقطة، أي ما يعادل 2.2%-، مقارنة بإقفاله في نهاية شهر أبريل 2016 البالغ 346.8 نقطة، وبلغت أعلى قراءة للمؤشر، خلال الشهر، عند 347.3 نقطة، بتاريخ 18 مايو 2016، وبلغت أدناها عند 337.6 نقطة، بتاريخ 23 مايو 2016. وبلغ مؤشر البورصة الوزني نحو 357.4 نقطة، مقارنة بنحو 366.3 نقطة، وبانخفاض بلغت نسبته 2.4%-، وانخفض مؤشر كويت 15 إلى 826.2 نقطة، مقارنة بنحو 863.3 نقطة، أي بلغت خسائره نحو 4.3%-، بينما ارتفع المؤشر السعري للبورصة هامشياً بنحو 0.2%. وعند مقارنة أداء المؤشرات الثلاثة الرئيسة (السعري والوزني وكويت 15) مع مستوياتها في شهر مايو 2015، نلاحظ هبوطها بنحو (14.2%-، 15.3%-، 18.7%-) على التوالي.

وبلغت قيمة الأسهم المتداولة خلال شهر مايو (22 يوم عمل) نحو 246 مليون دينار كويتي، مسجلة انخفاضاً بلغ قدره 30.7 مليون دينار كويتي ونسبته 11.1%-، مقارنة بما كانت عليه في شهر أبريل 2016، عندما بلغت نحو 276.7 مليون دينار كويتي، بينما انخفضت بنحو 25.3%- عند مقارنتها مع شهر مايو 2015، وسيولة شهر مايو في أدنى مستوى لها منذ شهر فبراير 2016 عندما بلغت نحو 225.2 مليون دينار كويتي. وسجلت أعلى قيمة تداول في يوم واحد، خلال الشهر، عند 15.7 مليون دينار كويتي، بتاريخ 26 مايو 2016، في حين سجلت أدنى قيمة للتداول، خلال الشهر، بتاريخ 8 مايو 2016، عندما بلغت نحو 6.7 مليون دينار كويتي. وبلغ المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة نحو 11.2 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 13.8 مليون دينار كويتي في شهر أبريل 2016، وبانخفاض بلغ نحو 19.2%-. وجاء قطاع البنوك في مقدمة القطاعات سيولة، إذ إستحوذ على ما قيمته 68.4 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 27.8% من جملة قيمة تداولات السوق، تلاه قطاع الخدمات المالية بنسبة 20.2% ثم قطاع الصناعة بنسبة 14.3%.

وحققت القيمة السوقية، لمجموع الشركات المدرجة 186- شركة- (بعد إنسحاب شركة نوادي القابضة) خلال شهر مايو، نحو 24.8 مليار دينار كويتي، منخفضة بنحو 459.6 مليون دينار كويتي أو نحو 1.8%-، مقارنة مع شهر أبريل 2016، وعند مقارنة قيمتها، ما بين نهاية مايو 2016 ونهاية ديسمبر 2015 لعدد 186 شركة مشتركة، نلاحظ أنها حققت انخفاضاً بلغ نحو 1.366 مليار دينار كويتي، أو بنحو 5.2%-. وتجدر الإشارة إلى أن عدد الشركات، التي ارتفعت قيمها، مقارنة بنهاية آخر يوم تداول من عام 2015، بلغ 63 شركة من أصل 186 شركة مشتركة في السوق، في حين سجلت 108 شركات خسائر متباينة، في قيمها، بينما لم تتغير قيمة 15 شركة، وسجلت «مجموعة جي اف اتش المالية» أكبر ارتفاع في القيمة، بزيادة قاربت نسبتها 79%، تلتها شركة «دانة الصفاة الغذائية» بارتفاع قاربت نسبته 57.5%، بينما سجلت الشركة «الوطنية الإستهلاكية القابضة» أكبر خسارة في قيمتها، بهبوط قاربت نسبته 87.4%-، تلتها في التراجع شركة «طيبة الكويتية القابضة» بخسارة بلغت نحو 75%- من قيمتها. وحققت 7 قطاعات، من أصل 12 قطاعاً، ارتفاعاً، ضمنها حقق قطاع التكنولوجيا أعلى ارتفاع بنحو 16.2%، وسجل قطاع السلع الإستهلاكية ثاني أعلى ارتفاع بنحو 10.8%، في حين سجل قطاع النفط والغاز أكبر انخفاض بنحو 13%-.

الأداء المقارن لأسواق مالية منتقاة - مايو 2016

كان أداء شهر مايو لأسواق العينة أداءً مختلطاً وإن مال إلى الأداء السالب، فمن أصل 14 سوقاً، حقق 8 أسواق خسائر متفاوتة، بينما حقق 6 أسواق مكاسب، وأصبح في المنطقة الموجبة 4 أسواق بارتقاء السوق الهندي إليها، وذلك مقارنة بمستوى مؤشراتها في نهاية عام 2015، بينما هبوط سوق أبوظبي إلى المنطقة السالبة، وكان 4 أسواق أيضا في تلك المنطقة مع نهاية شهر أبريل.

أكبر الخاسرين في شهر مايو كان سوق أبوظبي الذي فقد مؤشره في شهر واحد نحو 6.5%- ربما بسبب النظرة المستقبلية السلبية التي كانت خلاصة تقرير «موديز»، وثاني أكبر الخاسرين كان السوق القطري بفقدان مؤشره نحو 6.4%-، وثالث أكبر الخاسرين في شهر مايو كان السوق السعودي بفقدان مؤشره نحو 5.3%-، وكان السوق السعودي أكبر الرابحين في شهر أبريل بمكاسب بنحو 9.4% بعد صدور رؤية السعودية 2030. وحققت ستة من أسواق إقليم الخليج السبعة ضمن العينة خسائر متفاوتة (باستثناء السوق البحريني الذي حقق ارتفاعا بنحو 0.1%) من أصل 8 أسواق خاسرة ضمن العينة، ذلك يعني انها كانت سبباً رئيساً في الأداء المائل للسلبية لكل أسواق العينة، وحدث ذلك رغم ارتفاع أسعار النفط. ولعل السبب الرئيسي في أدائها السلبي يعود إلى أن «موديز» خفضت التصنيف الإئتماني لثلاث دول ضمنها، ووصمت أربع دول ضمنها بنظرة مستقبلية سلبية، ومع عجوزاتها المالية الكبيرة والأوضاع الجيوسياسية

الساخنة، يصبح تأثير مثل هذه التقارير مضاعفاً. وشارك أسواق إقليم الخليج أدائها السلبي كل من السوق الصيني الذي فقد مؤشر 0.7%- في شهر مايو ليعمق موقعه في قاع المنطقة السالبة بخسائر بلغت 17.6%- منذ نهاية عام 2015، بالإضافة إلى السوق البريطاني والذي فقد مؤشره نحو 0.2%-.

أكبر الرابحين في شهر مايو كان السوق الهندي الذي أضاف مؤشره في شهر واحد نحو 4.1%. والهند فيما يبدو هي الاقتصاد الرئيس الوحيد الذي يسير عكس تباطؤ أداء الاقتصاد العالمي بشكل عام، وعكس الأداء المتواضع لمعظم الاقتصادات الرئيسية الأخرى، ثاني أكبر الرابحين في شهر مايو كان السوق الياباني بمكاسب بحدود 3.4%، ثم السوق الألماني بمكاسب بحدود 2.2%، وتحقق ذلك رغم الإرتداد السلبي قصير الأمد بعد إعلان لجنة السياسة النقدية لدى بنك الاحتياط الفيدرالي -المركزي- الأمريكي نواياً رفع الفائدة على الدولار الأمريكي خلال العام الجاري.

ونعتقد أن المتغيرات الكلية مثل تطورات سوق النفط واحتمالات حركة أسعار الفائدة والأحداث الجيوسياسية هي الحاكمة لحركة الأسواق في شهر يونيو الجاري، ولكن بدء إمتصاص الآثار السلبية لتقرير «موديز»، وبدء إمتصاص الآثار المحتملة لرفع سعر الفائدة على الدولار الأمريكي، بالإضافة إلى تماسك أسعار النفط حول الـ 50 دولار أمريكي لبرميل خام برنت، قد يعني أن إحتمالات الأداء الموجب لغالبية أسواق العينة باتت أكبر.

نتائج بنك الكويت الدولي - الربع الأول 2016

البيان	2016/03/31 (ألف دينار كويتي)	2015/03/31 (ألف دينار كويتي)	التغير القيمة	التغير %	
مجموع الموجودات	1,782,113	1,665,839	116,274	%7.0	⬆
مجموع المطلوبات	1,535,937	1,427,858	108,079	%7.6	⬆
مجموع حقوق الملكية الخاصة لمساهمي البنك	243,022	234,842	8,180	%3.5	⬆
مجموع الإيرادات التشغيلية	15,510	15,704	(194)	%1.2-	⬇
مجموع المصروفات التشغيلية	6,450	5,374	1,076	%20.0	⬆
المخصصات	2,044	4,234	(2,190)	%51.7-	⬇
الضرائب	279	274	5	%1.8	⬆
صافي الربح	6,737	5,822	915	%15.7	⬆
المؤشرات					
**العائد على معدل الموجودات	%1.5	%1.4			⬆
** العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	%11.0	%9.8			⬆
**العائد على معدل رأس المال	%26.0	%22.5			⬆
ربحية السهم الواحد (فلس)	7.21	6.20	1	%16.3	⬆
إقفال سعر السهم (فلس)	196	246	(50)	%20.3-	⬇
*مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	6.8	9.9			
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	0.8	1.1			

المؤشرات المالية المنتهية في 31 مارس 2016 للبنك الدولي

بنك الكويت الدولي يحقق صافي ربح بلغ نحو 6.7 ملايين دينار بارتفاع نسبة 15.7 في المئة

أعلن بنك الكويت الدولي نتائج أعماله، للربع الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن صافي ربح البنك، بعد خصم الضرائب، بلغ نحو 6.7 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 915 الف دينار كويتي، ومسجلا نسبة ارتفاع بلغت نحو 15.7%، مقارنة بنحو 5.8 مليون دينار كويتي، للفترة ذاتها من عام 2015. ويعزى هذا الارتفاع في مستوى الأرباح الصافية، إلى انخفاض جملة المخصصات بنحو 51.7%، رغم انخفاض الربح التشغيلي قبل خصم المخصصات بنحو 1.3 مليون دينار كويتي، او ما نسبته 12.3%، وصولا إلى نحو 9.1 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 10.3 مليون دينار كويتي.

وانخفض إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك، بنحو 194 الف دينار كويتي، او بنسبة 1.2% وصولا إلى نحو 15.5 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 15.7 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2015، وذلك نتيجة انخفاض بند إيرادات استثمارات بنحو 1.3 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 420 الف دينار كويتي، مقارنة بنحو 1.7 مليون دينار كويتي. بينما ارتفع بند صافي إيرادات التمويل بنحو 598 الف دينار كويتي، وصولا إلى نحو 11.5 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 10.9 مليون دينار كويتي. وارتفع، أيضاً، بند إيرادات أخرى بنحو 384 الف دينار كويتي، وصولا إلى نحو 564 الف دينار كويتي، مقارنة مع نحو 180 الف دينار كويتي.

من جهة أخرى، ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بنحو 1.1 مليون دينار كويتي، او بنسبة 20%، وصولا إلى نحو 6.5 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 5.4 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2015، إذ ارتفع كل من بند تكاليف موظفين وبند مصاريف عمومية وإدارية بنحو 1.1 مليون دينار كويتي، حين بلغ نحو 5.9 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 4.9 مليون دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 41.6% بعد ان بلغت نحو 34.2%. وانخفض إجمالي

المخصصات بنحو 2.2 مليون دينار كويتي، او ما نسبته 51.7%، كما أسلفنا، وصولا إلى نحو 2 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 4.2 مليون دينار كويتي. وهذا يفسر انخفاض هامش صافي الربح، حيث بلغ نحو 40.4%، بعد ان بلغ نحو 40.8% خلال الفترة المماثلة من عام 2015.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات سجل انخفاضاً، بلغ قدره 7.9 مليون دينار كويتي ونسبته 0.4%، ليصل إلى نحو 1.782 مليار دينار كويتي، مقابل نحو 1.790 مليار دينار كويتي، في نهاية عام 2015، بينما حقق ارتفاعاً بنحو 116.3 مليون دينار كويتي، او ما نسبته 7%، عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2015، حين بلغ نحو 1.666 مليار دينار كويتي. وانخفض بند المستحق من بنوك بنحو 13 مليون دينار كويتي، اي نحو 2.8% وصولا إلى نحو 444.6 مليون دينار كويتي (24.9% من إجمالي الموجودات)، مقارنة بنحو 457.6 مليون دينار كويتي (25.6% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2015، في حين ارتفع بنحو 6.5%، او نحو 27.3 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 417.3 مليون دينار كويتي (25% من إجمالي الموجودات)، في الفترة نفسها من عام 2015، بينما ارتفع بند مدينو تمويل بنحو 11.4 مليون دينار كويتي، أو بنحو 1%، وصولا إلى نحو 1.185 مليار دينار كويتي (66.5% من إجمالي الموجودات)، مقارنة مع نحو 1.173 مليار دينار كويتي (65.6% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2015، وارتفع بنحو 8.9%، اي نحو 96.7 مليون دينار كويتي، مقارنة بالفترة نفسها من العام 2015، حين بلغ نحو 1.088 مليار دينار كويتي (65.3% من إجمالي الموجودات).

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت انخفاضاً بلغت قيمته 6.3 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 0.4% لتصل إلى نحو 1.536 مليار دينار كويتي، مقارنة بنحو 1.542 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2015. بينما حققت ارتفاعاً بنحو 108.1 مليون دينار كويتي، أي بنسبة نمو 7.6% عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في نهاية الربع الأول من العام الفائت. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات بنحو 86.2% مقارنة بنحو 85.7%.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي إلى أن جميع مؤشرات ربحية البنك سجلت ارتفاعاً، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2015، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 11%، مقارنة بنحو 9.8%، وارتفع العائد على رأسمال البنك (ROC) إلى نحو 26%، والبالغ نحو 22.5%، وارتفع، أيضاً، مؤشر العائد على معدل أصول البنك (ROA) إلى نحو 1.5% مقارنة مع نحو 1.4%. وارتفعت ربحية السهم (EPS) إلى نحو 7.2 فلس مقارنة بنحو 6.2 فلس، وبلغ مؤشر مضاعف السعر / الربحية (P/E) نحو 6.8 مرة، أي تحسن، مقارنة مع نحو 9.9 مرة. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع ربحية السهم الواحد (EPS) بنحو 16.3% عن مستواها في نهاية مارس 2015، بينما تراجع السعر السوقي للسهم بنسبة 20.3%، مقارنة بمستوى سعره في 31 مارس 2015. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 0.8 مرة مقارنة مع 1.1 مرة في للفترة نفسها من العام السابق.

سوق أبوظبي أكبر الخاسرين في شهر مايو بعدما فقد مؤشره بشهر واحد نحو 6.5- في المئة

الأداء الأسبوعي لسوق الكويت للأوراق المالية

كان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال الأسبوع الماضي، مختلطاً، حيث انخفضت كل من مؤشرات كمية الأسهم المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، وقيمة المؤشر العام، بينما ارتفع مؤشر قيمة الأسهم المتداولة. وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 335.7 نقطة، وبانخفاض بلغ قيمته 4.8 نقطة، ونسبته 1.4% عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، وانخفض بنحو 30.2 نقطة، أي ما يعادل 8.3% عن إقفال نهاية عام 2015.

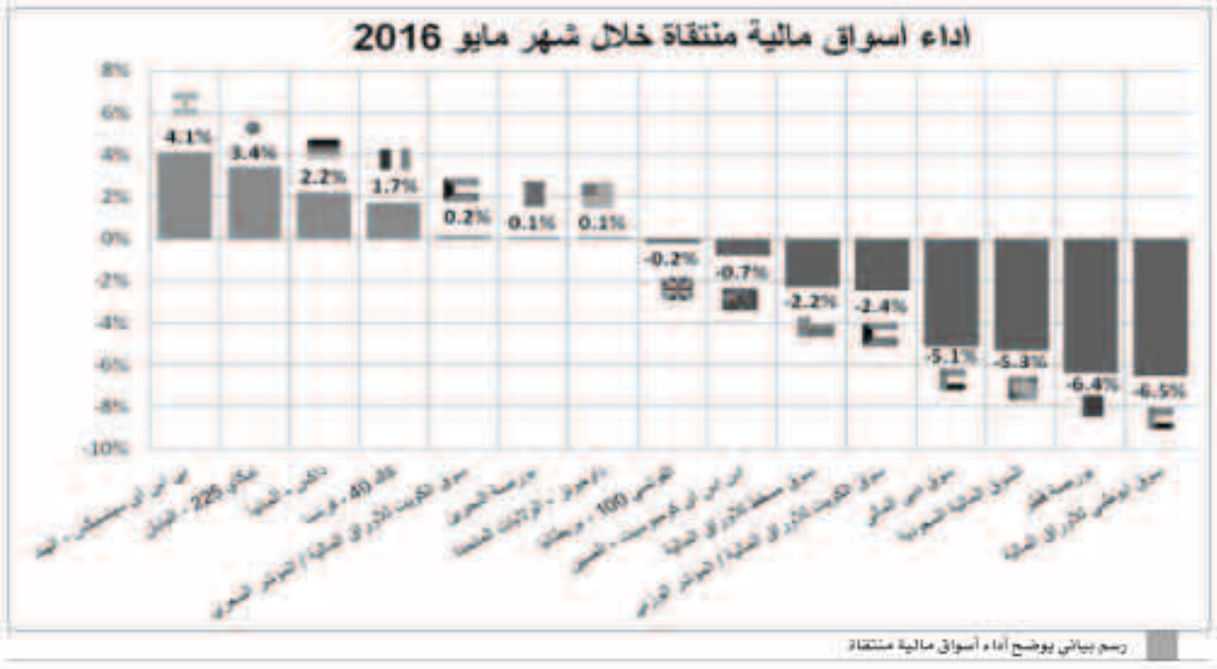

رسم بياني يوضح أداء أسواق مالية منتقاة

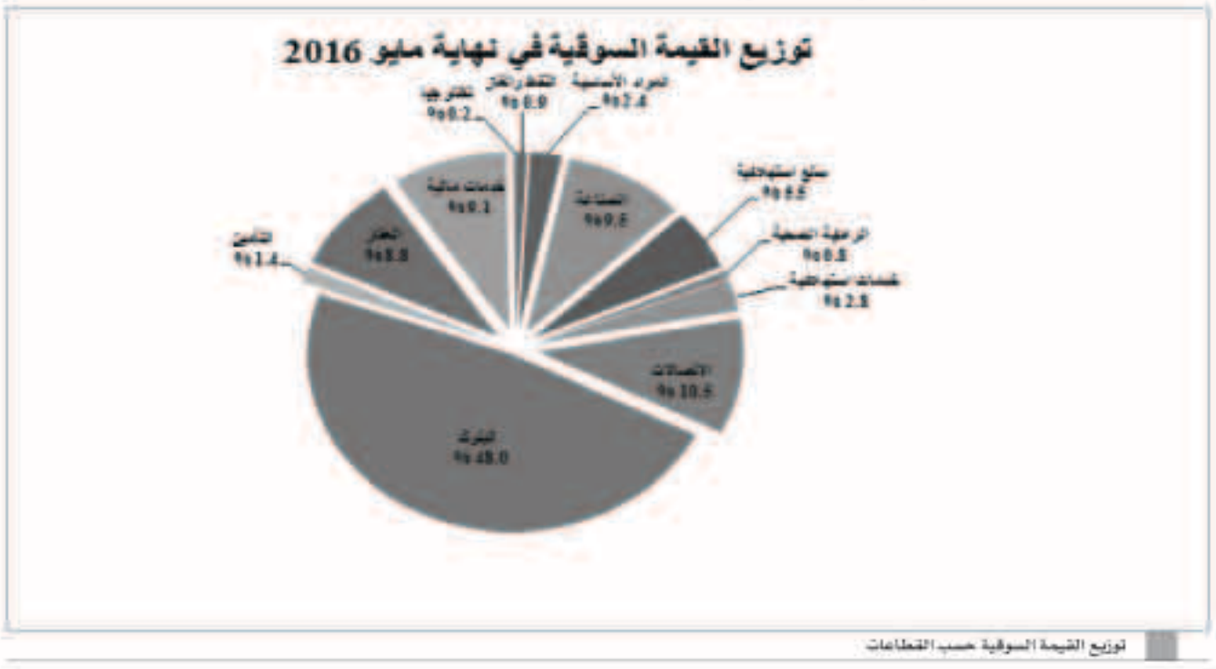

توزيع القيمة السوقية حسب القطاعات